

الشركة المصرية لمنتجات السياحية
"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
وتقرير الفحص المحدود عليها

الشركة المصرية للمنتجات السياحية " شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

المحتويات	صفحة
- تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة	٢-١
- قائمة المركز المالي المجمعة	٣
- قائمة الدخل المجمعة	٤
- قائمة الدخل الشامل المجمعة	٥
- قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة	٦
- قائمة التدفقات النقدية المجمعة	٧
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	٨ - ٤٦

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية
" شركة مساهمة مصرية "

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المرفقة للشركة المصرية للمنتجات السياحية " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

فيما عدا ما هو موضح بالفقرة التالية، قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

لم نواف بدراسة معتمدة بمدى وجود انخفاض فى قيمة أرصدة العملاء واوراق القبض فى ٣١ مارس ٢٠٢١ ايضاح رقم (٩) والتى تتضمن أرصدة متوقفة لبعض الاطراف ذات العلاقة والشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى بمبلغ وقدره ٥٠٥ مليون جنيه مصرى ومبلغ وقدره ٣٧٠ مليون جنيه مصرى على التوالى هذا ولم نتمكن من القيام باجراءات مراجعة بديلة.

استنتاج متحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات فى القوائم المالية الدورية المجمعة التى كان من الممكن ان نكون على دراية بها اذا حصلنا على البيانات والمعلومات الواردة فى الفقرة السابقة، وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى - جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالى المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.



بيكر تلي

وحيد عبد الغفار
وشركاه

فقرة توجيه انتباه

مع عدم اعتبار مايلي تحفظا :

- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٣٤-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة والخاصة بالموقف القانوني قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج)، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوي إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوي إلي هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني والتي أصدرت التقرير في دعوي الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠٢١ وبذلك الجلسة تم تأجيل الدعوي لجلسة ٥ يونيو ٢٠٢١ وتري إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الموقف القانوني بالقضية في صالح الشركة وانها مرجحة للكسب في حين يري المستشار القانوني الخارجي بالشركة أن نسبة كسب أو خسارة القضية قد تكون متساوية . ويرى كلا من المستشار القانوني الداخلي والخارجي للشركة انه بالرغم من صدور التقرير من هيئة المفوضين مؤيدا لقرار الهيئة الا انه تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة . وحتى تاريخه لم يتم الفصل في القضية، ولم يتم حصول الشركة على كشف حساب او مطابقة للرصيد المستحق للهيئة العامة للتنمية السياحية ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أي تسويات قد تنتج عن ذلك الشأن.

- كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٠ الي انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام في مصر لذا من المحتمل ان يكون لذلك تأثير هام علي الخطط التشغيلية والتسويقية المحددة مسبقا ولتدفقاتها النقدية المستقبلية المرتبطة بها وما يرتبط بها من عناصر الاصول و الالتزامات و نتائج الاعمال بالقوائم المالية للشركة خلال الفترة والفترات التالية و كما هو مبين بالإيضاح المذكور أعلاه تقوم إدارة الشركة حالياً باتخاذ عدة اجراءات لمواجهة هذا الخطر و الحد من تأثيره علي مركزها المالي إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التاكيد نتيجة الاحداث الحالية فان حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي علي المدى الزمني لاستمرار تلك التأثيرات التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من اثار و قدرة الشركة علي تحقيق خططها لمواجهة هذا الخطر وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

- لم يتم اعتماد القوائم المالية المستقلة للشركة والقوائم المالية لشركتها التابعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ حيث لم تنعقد الجمعية العامة العادية لكل منهما حتى تاريخ اصدار تقريرنا ، وكذلك قامت الشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - بالاعتماد على البيانات المالية غير المدققة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ لعرض ارقام المقارنة لقوائم الدخل و الدخل الشامل و التغيير في حقوق الملكية و التدفقات النقدية نظرا لعدم اصدار الشركة قوائم مالية مدققة ربع سنوية عن الفترة المالية المنتهية في ذات التاريخ كما هو مبين بالإيضاح رقم (٣-٢٦).

- تجاوزت الخسائر المجمعة في ٣١ مارس ٢٠٢١ حقوق الملكية للشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - وقد تم إعداد القوائم المالية بافتراض استمرارية الشركة استناداً لما هو وارد بالإيضاح المشار إليه أعلاه، كما قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في ٦ اغسطس ٢٠٢٠ استمرارية الشركة ، هذا ولم تتضمن القوائم المالية أية تسويات قد تنتج بسبب عدم التاكيد ونظراً لتجاوز خسارة الشركة نصف حقوق الملكية فإنه يتعين الدعوة لانعقاد جمعية عامة غير عادية للنظر في استمرارية الشركة .

القاهرة في: ١٩ مايو ٢٠٢١

مراقب الحسابات

حسن بسيوني البشة
سجل قيد مراقبي الحسابات لدى
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
BT وحيد عبد الغفار وشركاه



بيكر تلي
وحيد عبد الغفار
وشركاه



الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	إيضاح رقم	الأصول
			الأصول غير المتداولة
٨٨ ٩٥٠ ٥٨٣	٨٦ ٣٨٤ ٧٨٧	(٤)	أصول ثابتة
١٣١ ٥٣٣ ٣١٤	١٣١ ٢٥٧ ٨٤١	(٥)	استثمارات عقارية
٢ ٩١٢ ٨٤٨	٢ ٩١٢ ٨٤٨	(٦)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٢٥ ٢١٥ ٦٥٧	٢١١ ١٦٤ ٨٦٥	(٩)	عملاء وأوراق قبض - أقساط طويلة الأجل
٤٤٨ ٦١٢ ٤٠٢	٤٣١ ٧٢٠ ٣٤١		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٥٨١ ٢٠٠ ٨٧٥	٥٨٣ ٨٢٣ ٤٩٩	(٧)	أعمال تحت التنفيذ
٤ ٧٣٨ ٩١٨	٤ ٦٠٧ ٤٦٨	(٨)	مخزون
١ ١٣٦ ٩٢٢ ٣٤٩	١ ١٢٢ ٤٥٩ ٤٣٥	(٩)	عملاء وأوراق قبض - أقساط قصيرة الأجل
٣٢ ٠٠٩ ٠٧٨	٣٧ ٠٣٧ ٩٠٣	(١٠)	مدنيون وأرصدة مدينة أخرى
١٢٠ ٨٤٠ ١٩٥	١٢٦ ٥٧٢ ٢٨٩	(١١)	نقدية وما في حكمها
١ ٨٧٥ ٧١١ ٤١٥	١ ٨٧٤ ٥٠٠ ٥٩٤		مجموع الأصول المتداولة
٢ ٣٢٤ ٣٢٣ ٨١٧	٢ ٣٠٦ ٢٢٠ ٩٣٥		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٦)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٤٧ ٨١٤ ٨٦٥	١٤٧ ٨١٤ ٨٦٥	(٣٢)	الاحتياطي القانوني
(٤٣٠ ٣١٠ ٠٦٨)	(٤٣٦ ٨٦١ ٢٣٢)		خسائر مرحلة
٧٦٧ ٥٠٤ ٧٩٧	٧٦٠ ٩٥٣ ٦٣٣		حقوق مساهمي الشركة الأم
(٧٧١٤ ٤١١)	(٧ ٦٦٩ ٥٩٧)	(٢٩)	الحقوق غير المسيطرة
٧٥٩ ٧٩٠ ٣٨٦	٧٥٣ ٢٨٤ ٠٣٦		اجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
٦ ٨٠٧ ٩٩٢	٣ ٨٨٠ ٤٦٩	(١-٢٨)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٥٤٠ ١٦١ ٨٢٥	٥٣٩ ٤٧٧ ٢١٠	(١٥)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - طويلة الأجل
٥٤٦ ٩٦٩ ٨١٧	٥٤٣ ٣٥٧ ٦٧٩		مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٣٢ ٥٩٩ ٦٣٨	٣٢ ٥٩٩ ٦٣٨	(١٢)	مخصص مطالبات
٤٧ ٦١١ ٧٩٩	٤٧ ٢٨٨ ٨٥٢	(١٣)	دفعات مقدمة من العملاء
٦٩٢ ٩٤٧ ٩٦٠	٦٨٧ ٨٨٥ ٦٠٤	(١٤)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١١٤ ١٧٩ ٣٧٢	١١٤ ٠٧٥ ٢٤٦	(١٥)	مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية - قصيرة الأجل
١٣٠ ٢٢٤ ٨٤٥	١٢٧ ٧٢٩ ٨٨٠		التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضى والوحدات المباعة
١ ٠١٧ ٥٦٣ ٦١٤	١ ٠٠٩ ٥٧٩ ٢٢٠		مجموع الالتزامات المتداولة
٢ ٣٢٤ ٣٢٣ ٨١٧	٢ ٣٠٦ ٢٢٠ ٩٣٥		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المخطط "مرفق"

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

أحمد مدبولي

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

عن الفترة المالية المنتهية في		إيضاح	
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	رقم	
٦٦ ٥٦٩ ٤٠٢	٦ ٦١٨ ٥٥١	(١٩)	إيرادات النشاط
٢٢ ٨٨٦ ١٢٥	١١ ٣٧١ ٥١٣	(٢٠)	إيرادات خدمات مؤداة
٨٩ ٤٥٥ ٥٢٧	١٧ ٩٩٠ ٠٦٤		
يخصم:			
--	(٦ ٤٣٥ ٠٠٠)	(١٩)	مردودات مبيعات أراضي
٨٩ ٤٥٥ ٥٢٧	١١ ٥٥٥ ٠٦٤		إجمالي إيرادات النشاط
(١٦ ٠٠٦ ٦٨٩)	(٣ ٥٦٦ ٠٣٢)	(٢١)	تكلفة الحصول على الإيراد
(٢٧ ٧٧٨ ٥١٤)	(٢٢ ٦٤٧ ٤٥٦)	(٢٢)	تكلفة خدمات مؤداة
(٤٣ ٧٨٥ ٢٠٣)	(٢٦ ٢١٣ ٤٨٨)		إجمالي تكاليف النشاط
٤٥ ٦٧٠ ٣٢٤	(١٤ ٦٥٨ ٤٢٤)		مجم (الخسارة) الربح
٢ ٥٠٢ ١٠٧	٢ ٦٤٣ ٠٣٥	(٢٣)	إيرادات أخرى
(٥ ٦٤٧ ٥٥٩)	(٢ ٣١٩ ٩٢٢)	(٢٤)	مصروفات بيع وتسويق
(٨ ١٠٧ ٦٧٣)	(٥ ٤٥٧ ٢٥٧)	(٢٥)	مصروفات إدارية وعمومية
(٩ ٦٥٢ ٣٢٤)	--	(٢٦)	مصروفات أخرى
٢٤ ٧٦٤ ٨٧٥	(١٩ ٧٩٢ ٥٦٨)		نتائج أنشطة التشغيل
١٠ ٨١٤ ٨٢٦	٨ ٩١٨ ٥٤٩		فوائد مؤجلة مستدعاه
(٣ ٠٨٦ ١٥٥)	١ ٤٤٠ ١٤٦	(٢٧)	صافي تكلفة التمويل
٣٢ ٤٩٣ ٥٤٦	(٩ ٤٣٣ ٨٧٣)		(خسائر) أرباح الفترة قبل الضرائب
(٥ ١٥٤ ١٨٧)	٢ ٩٢٧ ٥٢٣	(٢٨)	ضريبة الدخل
٢٧ ٣٣٩ ٣٥٩	(٦ ٥٠٦ ٣٥٠)		صافي (خسائر) أرباح الفترة
يوزع كما يلي: -			
٢٥ ٠٨٢ ٦٥٨	(٦ ٥٥١ ١٦٤)		مالكي الشركة الأم
٢ ٢٥٦ ٧٠١	٤٤ ٨١٤	(٢٩)	الحقوق الغير مسيطرة
٢٧ ٣٣٩ ٣٥٩	(٦ ٥٠٦ ٣٥٠)		
٠,٠٢٤	(٠,٠٠٦)	(١٧)	نصيب السهم في (خسائر) أرباح الفترة- مالكي الشركة الأم

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي
أحمد مديولى

الشركة المصرية للمنتجات السياحية " شركة مساهمة مصرية "
قائمة الدخل الشامل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٢٧ ٣٣٩ ٣٥٩	(٦ ٥٠٦ ٣٥٠)	صافي (خسائر) أرباح الفترة
--	--	بنود الدخل الشامل الآخر
٢٧ ٣٣٩ ٣٥٩	(٦ ٥٠٦ ٣٥٠)	اجمالى الدخل الشامل الآخر عن الفترة
		يوزع كما يلي: -
٢٥ ٠٨٢ ٦٥٨	(٦ ٥٥١ ١٦٤)	مالى الشركة الأم
٢ ٢٥٦ ٧٠١	٤٤ ٨١٤	الحقوق غير المسيطرة
٢٧ ٣٣٩ ٣٥٩	(٦ ٥٠٦ ٣٥٠)	

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي
أحمد مديولى

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

البير	رأس المال المصدر والمذوق	الاحتياطي القلوني	خسائر مرحلة	حقوق مساهمي الشركة الأم	الحقوق غير المسيطرة	اجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٧.٨١٤.٨٦٥	(٣٨٤.٨٢٤.٩٨٤)	٨١٢.٩٨٩.٨٨١	(٨.٦٤٩.٣٥١)	٨٠٤.٣٤٠.٥٣٠
ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠	--	--	٢٥.٠٨٢.٦٥٨	٢٥.٠٨٢.٦٥٨	٢.٢٥٦.٧٠١	٢٧.٣٣٩.٣٥٩
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠	١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٧.٨١٤.٨٦٥	(٣٥٩.٧٤٢.٣٢٦)	٨٣٨.٠٧٢.٥٣٩	(٦.٣٩٢.٦٥٠)	٨٣١.٦٧٩.٨٨٩
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٧.٨١٤.٨٦٥	(٤٣٠.٣١٠.٠٦٨)	٧٦٧.٥٠٤.٧٩٧	(٧.٧١٤.٤١١)	٧٥٩.٧٩٠.٣٨٦
خسارة الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١	--	--	(٦.٥٥١.١٦٤)	(٦.٥٥١.١٦٤)	٤٤.٨١٤	(٦.٥٠٦.٣٥٠)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١	١.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٤٧.٨١٤.٨٦٥	(٤٣٦.٨٦١.٢٣٢)	٧٦٠.٩٥٣.٦٣٣	(٧.٦٦٩.٥٩٧)	٧٥٣.٢٨٤.٠٣٦

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

أحمد مديولى

الشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣٢ ٤٩٣ ٥٤٦	(٩ ٤٣٣ ٨٧٣)	صافي (خسارة) ربح الفترة قبل الضرائب
٣ ٢٧٤ ٤٧٤	٢ ٨٤٨ ٤١٤	تعديلات لتسوية صافي (الخسائر) الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٩ ٥٨٢ ٠٠٠	--	إهلاك أصول ثابتة
٧٠ ٣٢٤	--	عبء الاضمحلال في قيمة العملاء وأوراق القبض
(١ ٨٠٦ ٥١٠)	(١ ٦٨٨ ٠٠٣)	مخصص مطالبات
٤ ٧١٠ ٧١٢	٢٤٧ ٨٥٧	فوائد دائنة
(١٠ ٨١٤ ٨٢٦)	(٩ ١٣٠ ٦٠٩)	فروق ترجمة العملات الأجنبية
٣٧ ٥٠٩ ٧٢٠	(١٧ ١٥٦ ٢١٤)	صافي فوائد مؤجلة مستهلكة
		(خسائر) أرباح الفترة قبل التغيرات في راس المال العامل
		التغير في: -
٢ ٨٧٩ ٤٠٨	(٢ ٣٢٥ ٠٨٩)	أعمال تحت التنفيذ
٥٠٥ ٨٢٧	١٣١ ٤٥٠	مخزون
(١٣ ٧٧٩ ٢٣٩)	٣٧ ٥١٩ ٤٤٣	عملاء وأوراق القبض
(٢ ٩١٩ ٦٠٧)	(٣ ٥٤٣ ٢٩٤)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٢٩٤ ٩٢٧)	(٢ ٤٩٤ ٩٦٤)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الوحدات المباعة
(١٩ ٦٥٦ ٠٠٣)	(٧٤٣ ٤٦٦)	عملاء - دفعات مقدمة
(١٤ ٤٠٦ ٣٠٧)	(٥ ٠٦٢ ٣٥٧)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٢ ١٢٥ ٦٩٦	(٧٨٨ ٧٤١)	مستحقات هيئة التنمية السياحية
(٨ ٠٣٥ ٤٣٢)	٥ ٥٣٦ ٧٦٨	صافي التدفقات النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٧٥ ٧٧٧)	(٧ ١٤٤)	مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
١ ٦٥٤ ٧٧٩	٢٠٢ ٤٧٠	فوائد دائنة محصلة
١ ٣٧٩ ٠٠٢	١٩٥ ٣٢٦	صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الاستثمار
(٦ ٦٥٦ ٤٣٠)	٥ ٧٣٢ ٠٩٤	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١١٢ ٦٢٢ ٧١٦	١٢٠ ٨٤٠ ١٩٥	النقدية وما في حكمها اول الفترة
١٠٥ ٩٦٦ ٢٨٦	١٢٦ ٥٧٢ ٢٨٩	النقدية وما في حكمها آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

 أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

 أحمد مدبولي

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦،
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى،
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، يقع المقر الرئيسي للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (١/٤) شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- رئيس مجلس الإدارة السيد الاستاذ / محمد سمير عبد الفتاح
- تم اعتماد القوائم المالية الدورية المجمعة للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢١

(ب) غرض الشركة

ب-١ الشركة المصرية للمنتجات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحي بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحي سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

ب-٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة فى مطاعم وكافيتريات ونادى صحى، حمامات للسباحة، ملاعب تنس وجولف وإسكواش، صالة ترفيهية وديسكو وصالة اجتماعات وأفراح وملاعب وحدائق للأطفال، مركز ترفيهى، وحدة طبية، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية التى انعقدت بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٥ تم الموافقة على تعديل غرض الشركة وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى خلال عام ٢٠١٥ بالنص التالى:-

إنشاء وإقامة وتشغيل وإداره وبيع وإيجار الشقق الفندقية والمحلات التجارية بمستوى لا يقل عن ثلاث نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها وكذلك إنشاء وإقامة كافة المشروعات الفندقية والسياحية بمستوى لا يقل عن ثلاث نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية والأنشطة المكملة لها وإنشاء وتملك وإدارة مارينا بحرية ومحطات تموين الوقود للسيارات والوحدات البحرية وإدارتها وتملك وتشغيل وحدات بحرية ويخوت السفارى ومراكز للألعاب والأنشطة المائية والبحرية بجميع أنواعها كذلك أقامه وإداره المنشآت الفندقية والقرى السياحية لحساب الشركة أو للغير وإقامه وتملك القرى والفنادق والمنتجعات والمراكز التجارية المحلية والعالمية ذات المستوى السياحي وأعمال الترويج والتشجيع السياحي بما فى ذلك سياحة المؤتمرات وإقامة وبيع المشروعات العقارية لحسابها ولحساب الغير وشراء وإستئجار وتعمير الأراضى سواء بالبناء أو بأى طريقة أخرى ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج كما يجوز لها أن تتدمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية. وتمتلك الشركة المصرية للمنتجات السياحية نسبة ٧٨,٤٣٪ من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي.

الشركة مقيدة بالجدول الرسمي ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ أسس الإعداد

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

د- استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

يتم الاعتراف بالتغيير فى التقديرات المحاسبية فى العام الذى يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذا العام فقط ، أو فى فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة فى تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التى يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

فى حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ فى الاعتبار أسعار المعاملات التى تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم فى ضوء السعر السائد فى السوق فى تاريخ القوائم المالية المجمعة للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية المطبقة بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة فى هذه القوائم المالية المجمعة:-

١-٣ أسس تجميع القوائم المالية للمجموعة

تتضمن القوائم المالية المجمعة للمجموعة (المرفقة) كافة ارصدة الأصول والالتزامات وكذا نتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجات السياحية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة لها.

وفيما يلي الأسس التي تم اتباعها لأغراض التجميع
تتم المحاسبة عن تجميع الأعمال داخل المجموعة باستخدام طريقة الاقتناء وذلك عند انتقال السيطرة للمجموعة.
كما يتم قياس كلا من المقابل المادى المحول وكذا صافى قيم الأصول المقتناة القابلة للتحديد عند عملية الاقتناء بالقيمة العادلة.

ويتم إجراء اختبار الاضمحلال سنوياً للشهرة الناتجة من عملية. وأية أرباح ناتجة من عملية شراء تفاوضية يتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.
ويتم معالجة التكاليف المتعلقة بالاقتناء كمصروف في الفترات التي يتم فيها تحمل التكاليف واستلام الخدمات باستثناء واحد وهو إصدار الأوراق المالية مقابل المديونية أو حقوق الملكية.

لا يتضمن المقابل المادى المحول المبالغ المدفوعة لتسوية علاقات قائمة سابقاً بين المنشأة المقتنية والمقتناة وعادة ما يتم الاعتراف بهذه المبالغ في الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس المقابل المادى المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وفي حالة ان الإلتزام بدفع المقابل المحتمل استوفى الشروط المحددة لتعريف أداة حقوق الملكية يتم تبويبه ضمن حقوق الملكية ولا يتم إعادة قياسه وتتم معالجة التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية ، بخلاف ما سبق فإن أى مقابل مادي محتمل آخر يتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع الاعتراف بأى تغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر.

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة وتسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

تتضمن القوائم المالية المجمعة الشركات التابعة التي تسيطر عليها بدءاً من تاريخ السيطرة حتى تاريخ فقد السيطرة.

الحقوق غير المسيطرة

يتم قياس الحقوق غير المسيطرة بنسبتها في القيم المعترف بها في صافى الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المقتناة.
التغيرات في حقوق ملكية المجموعة في شركاتها التابعة والتي لا تؤدي إلى فقد السيطرة يتم المحاسبة عليها كمعاملات بين أصحاب حقوق الملكية.

فقد السيطرة

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة فإنها تستبعد الأصول والإلتزامات والحقوق غير المسيطرة وبنود الدخل الشامل الآخر الخاصة بها. مع الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن فقد السيطرة ضمن الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف بأى استثمارات متبقية في الشركة التابعة سابقاً بالقيمة العادلة عند فقد السيطرة.

استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تتكون الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية من الحصص في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة. وليس له حقوق في الأصول والتعهدات بالإلتزامات المرتبطة بالترتيب.

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة فيها نفوذ مؤثر على السياسات المالية والتشغيلية ولكنه لا يمتد إلى كونه سيطرة أو مشروع مشترك.

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون للمجموعة فيه سيطرة مشتركة وحقوق في صافى الأصول المرتبطة بالترتيب.

يتم المحاسبة عن حصص الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية بحيث يتم الاعتراف الأولى بالتكلفة متضمناً التكاليف المرتبطة بعملية الاقتناء ويتم القياس اللاحق في القوائم المالية المجمعة بزيادة أو تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار بنصيب المجموعة في الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الآخر في الشركة المستثمر فيها.

الاستيعادات من القوائم المالية المجمعة

يتم استبعاد كلا من الأرصدة والعمليات المتبادلة بين المجموعة والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات المتبادلة بين المجموعة.

يتم استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة من التعامل مع استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بما يعادل حصة المجموعة فيها. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتبعة في الأرباح غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة تعطى مؤشراً لاضمحلال قيمة الأصل المحول.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تواريخ المعاملات. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية. يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة. يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة. وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق ترجمة العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق الترجمة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق الترجمة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر). الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة. أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٣-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولى

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٣-ج) وخسائر الاضمحلال (٣-١٤).

تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناؤها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الأصول:-

الأعمار الإنتاجية	الأصل
بالسنوات	
من ٣٠ - ٥٠ سنة	مباني و كرافانات
من ٥ إلى ١٠ سنوات	آلات ومعدات
من ٣ إلى ١٦ سنوات	أثاث ومفروشات
٥ سنوات	وسائل نقل وانتقال
من ٣ إلى ٥ سنوات	أجهزة و ادوات كهربائية و كمبيوتر
	محطات التحلية والصرف والمعالجة
٣٠ سنة	أعمال إنشائية
١٠ سنوات	أعمال ميكانيكية
٣٠ سنة	خزان المياه
٣٠ سنة	المخازن
١٠ سنوات	الشبكات والمرافق
٢٥ سنة	الرصيف البحري
١٠ سنوات	مطعم الشاطئ
١٠ سنوات	المطابخ ومهمات التشغيل
٥ سنوات	شبكة الاتصالات و الانترنت

هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.

٤-٣ الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي المحتفظ بها وجارى أعداد مخطط إستخدامها أو المحتفظ بها لبيعها على المدى الطويل وكذلك الأراضي والمباني المؤجرة (إيجار تشغيلي) للغير. ويتم قياس الاستثمارات العقارية أولاً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وخسائر الاضمحلال المجمعة، ويتم تسجيل مصروف الإهلاك وخسائر الاضمحلال بالأرباح أو الخسائر.

يتم إهلاك الاستثمار العقارى وفقاً لطريقه القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل بند من بنود الاستثمار العقارى، ولا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر:-

العمر الإنتاجي المقدر	
بالسنوات	
٤٠ سنة	مباني وإنشاءات
	ملحقات المباني والإنشاءات
٥ سنوات	أعمال التكيف والمحولات ولوح الكهرباء
١٠ سنوات	المساعد

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أفتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ قائمة المركز المالي بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال - إن وجدت (إيضاح ٣-١٤).

٦-٣

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٧-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٨-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وترد تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٩-٣ التكلفة التقديرية لتنمية الأراضي المباعة

القياس الأولي: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الأراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأراضي (إيضاح ٣-٨) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

١٠-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوماً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣-١٤)، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

١١-٣ عقود التأجير

يحدد المعيار المصري عقود التأجير رقم (٤٩) المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات. تعطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة.

يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل

ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من:

(أ) الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(ب) الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمناافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

(أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.

(ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار سيتم ممارسته.

(ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.

(د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.

(هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف والقياس

القياس الأولي

الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:

(أ) الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة في جوهرها كما هو مبين في الفقرة "ب٤٢") ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالالتزامات بموجب الضمان، سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(د) يتم تقييمه أخذاً في الاعتبار " (دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت مدة الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

يتم المحاسبة من عقود المشتري المؤجر بالنسبة لعقود البيع مع إعادة الاستئجار.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يتم قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناءً يتم الاعتراف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يتم المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

أ- يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار

و يتم المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يتم قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل

الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

يتم الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

١٢-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١٣-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملًا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٤-٣ الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.

تقوم المجموعة بتبويب الإلتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: إلتزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة إلتزامات مالية أخرى.

الاصول المالية والإلتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم المجموعة بالاعتراف الاولى بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والإلتزامات المالية الاخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم المجموعة باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة على الاصل المحول، على ان تعترف فقط كأصل أو إلتزام بالنتائج عن الحقوق أو الإلتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد المجموعة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي وإلتزام مالي وعرض صافى المقاصة في قائمة المركز المالي عندما، وفقط عندما تمتلك المجموعة حاليا الحق القانونى القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية إما لإجراء التسوية على اساس صافى المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر:

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا إلى الارباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الإلتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كإلتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الإلتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح.

أو الخسائر عند تكبدها ، تقاس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة الآخر يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة مخصصاً منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الإلتزام. بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ المجموعة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محده.

المشتقات يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. بعد الاعتراف الأولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كإداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. أي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس العام أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الأرباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الأرباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بأية أرباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على أداة التغطية.

٣-١٥ الاضمحلال:

الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر المجموعة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الاصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلى الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت المجموعة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة (بخلاف الأصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو

مجموعات الأصول - وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى المجموعة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الإستخدامية ايهما أكبر ، القيمة الإستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادية.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح أو الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٦-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، وإذا كان التأثير هاما فإنه يتم تقدير قيمة المخصص بخصم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائما ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ قائمة المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٧-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٨-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملون وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٩-٣ تحقق الإيراد

إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم شركات المجموعة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، وألا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم اثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصصاً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

بالنسبة لإيرادات الوحدات المملوكة للشركة التابعة يتحقق إيرادات المطعم المملوك للشركة التابعة بمجرد تقديم الخدمة إلى رواد المطعم، كما يتحقق الإيراد الخاص بإيجارات الشقق الفندقية والمحلات وفقاً لأساس الاستحقاق.

إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

٢٠-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

٢١-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الاتي:

- الفوائد الدائنة
- الفوائد المدينة
- توزيعات أرباح
- صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع
- صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والإلتزامات المالية
- خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كإلتزام مالي
- خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء
- صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر
- إعادة تبويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي.

٢٢-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر العام، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس العام أو في أعوام مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للعام الحالية والأعوام السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كإلتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في العام الحالي والأعوام السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الأعوام فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية العام المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:

الاعتراف الأولى بالشهرة،

أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية العام المالي يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢٣-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق الملكية كتغير في حقوق الملكية بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراه كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

٢٤-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في العام الذي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٥-٣ النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالشركة القابضة عن مساهمتها في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. وقد تم تطبيق الفقرة (٤) من المعيار المحاسبي رقم (٢٢) الخاص " نصيب السهم في الأرباح " وتم الإفصاح عن نصيب السهم في القوائم المالية المجمعة.

٢٦-٣ أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنه كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية.

قامت الشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - بالاعتماد على البيانات المالية غير المدققة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ لعرض ارقام المقارنة لقوائم الدخل و الدخل الشامل و التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية نظرا لعدم اصدار الشركة قوائم مالية مدققة ربع سنوية عن الفترة المالية المنتهية في ذات التاريخ.

الشركة المصرية للمنطجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

أصول ثابتة

الإجمالي	مطابق المخطط	الوصف	مطابق التكلفة	كروايات مصرية	مطابق التكلفة	شبكة الاتصالات	المطابق التكلفة	أجهزة وأدوات كهربائية وكسبوتر	وسائل نقل	اثاث ومطروحات	مبنى ومركبات	أراضي	التكلفة
٣٠٠ ٣٨٣ ٦٨٧	٢٤٢ ٥٣٢	٨ ٦٤٨ ٠١١	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	١١ ٥٥٦ ٧١٩	١٢٥ ٠١٣ ٤٦٣	٨ ١٧١ ٥٠٠	١ ٢٨٠ ٩٩٦	١ ٥٨ ٧٧٧	١٥ ٢٤٥ ٦١٠	٢ ٥١٥ ٦٥٢	١٤ ٣٢٤ ٠٩١	٣٥ ٢١٠ ٢٦٣	٥٢١ ٦١٠
٩ ٤٤٤ ٨١٣	—	—	—	—	٨ ٨٦٣ ٢٨٦	٢٧ ٦٢٢	—	—	—	٣٢١ ٢٥٠	٣٢١ ٠ ٦٨	—	—
(٢٨ ٧٧٣)	—	—	—	—	—	—	—	—	(١ ٢٠٧)	—	(٢٧ ٥٦٦)	—	—
٣٠٩ ٨٤٩ ٧٧٧	٢٤٢ ٥٣٢	٨ ٦٤٨ ٠١١	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	١١ ٥٥٦ ٧١٩	١٣٣ ٨٧٦ ٧٤٩	٨ ١٩٩ ١٢٢	١ ٢٨٠ ٩٩٦	١ ٥٨ ٧٧٧	١٥ ٢٤٥ ٥٩٠	٢ ٥١٥ ٦٥٢	١٤ ٥٢٧ ٧٧٥	٣٥ ٥٢١ ٣٢١	٥٢١ ٦١٠
٣٠٩ ٨٤٩ ٧٧٧	٢٤٢ ٥٣٢	٨ ٦٤٨ ٠١١	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	١١ ٥٥٦ ٧١٩	١٣٣ ٨٧٦ ٧٤٩	٨ ١٩٩ ١٢٢	١ ٢٨٠ ٩٩٦	١ ٥٨ ٧٧٧	١٥ ٢٤٥ ٥٩٠	٢ ٥١٥ ٦٥٢	١٤ ٥٢٧ ٧٧٥	٣٥ ٥٢١ ٣٢١	٥٢١ ٦١٠
٧ ١٤٤	—	—	—	—	—	—	—	—	٤ ٧٥٠	—	٢ ٢٩٤	—	—
٣٠٩ ٨٥٦ ٨٧١	٢٤٢ ٥٣٢	٨ ٦٤٨ ٠١١	٥٤ ٧٥٩ ٦١١	١١ ٥٥٦ ٧١٩	١٣٣ ٨٧٦ ٧٤٩	٨ ١٩٩ ١٢٢	١ ٢٨٠ ٩٩٦	١ ٥٨ ٧٧٧	١٥ ٢٤٥ ٣٤٠	٢ ٥١٥ ٦٥٢	١٤ ٥٢٠ ١٦٩	٣٥ ٥٢١ ٣٢١	٥٢١ ٦١٠
٢٠٩ ٥٤٢ ٠٧٤	١٦٩ ٧٧٨	٢ ٢٠٥ ١٥٥	٢٤ ٠٨١ ٢٨٧	٣ ٣٢٣ ٩٨٠	١١ ٢٢٦ ٩٤٧	١١٨ ٠٢٣ ٠٢٢	١ ٢٧٨ ٠٠٨	٦٥٧ ٢٦٩	١٢ ٦٧١ ٧٦٦	٢ ١٤٨ ٨٢٥	٨ ١٢٠ ٢٢٠	١٠ ٦٢٢ ٥٢٤	—
١٢ ٣٨٥ ٨٤٣	٢٤ ٢٥٢	٢٤٥ ٩٢٠	١ ٦٣١ ٨٥٢	٢٥١ ٦٢٢	٦٠ ٦ ١١٠	٤ ٠ ٦٠ ٢٢٥	١ ٥٠ ٦	١٠ ٢ ٩٠ ٢	٩٩١ ١٨٥	١٤٢ ٩٨٢	٢ ٢٧١ ٢٢٤	١ ١١٠ ٥٧٧	—
(٢٨ ٧٧٣)	—	—	—	—	—	—	—	—	(١ ٢٠٧)	—	(٢٧ ٥٦٦)	—	—
٢٢٠ ٨٩٩ ١٤٤	١٩٤ ٢٣١	٢ ٥٥١ ٠٧٥	٢٥ ٧١٣ ٢٢٩	٣ ٦٧٥ ٦٠ ٢	١١ ٩٠ ٣ ٨٥٧	١٢٢ ٠٨٢ ٢٤٧	١ ٢٧٩ ٥١٧	٧٦١ ١٧١	١٣ ٦٦١ ٧٤٤	٢ ٢٩١ ٨٠٧	١٠ ٢٨١ ٩٩٨	١١ ٧٣٣ ١٠١	—
٢٢٠ ٨٩٩ ١٤٤	١٩٤ ٢٣١	٢ ٥٥١ ٠٧٥	٢٥ ٧١٣ ٢٢٩	٣ ٦٧٥ ٦٠ ٢	١١ ٩٠ ٣ ٨٥٧	١٢٢ ٠٨٢ ٢٤٧	١ ٢٧٩ ٥١٧	٧٦١ ١٧١	١٣ ٦٦١ ٧٤٤	٢ ٢٩١ ٨٠٧	١٠ ٢٨١ ٩٩٨	١١ ٧٣٣ ١٠١	—
٢ ٥٧٢ ٩٤٠	١ ٠ ٦٣	٨٦ ٤٨٠	٤ ٠ ٧ ١٦٣	٨٧ ٩٠ ٦	١٥١ ٧٧٧	٦٥١ ٢٥٢	١١١	٦٥ ٩٠ ٦	١ ٦٥ ٩٢٣	٢٩ ٤١٤	٥ ٥٥ ٦٢٥	٢٥٧ ٢١٨	—
٢٢٣ ٤٧٢ ٠٨٤	٢٠٠ ٢٩٤	٢ ٦٢٧ ٥٥٥	٣٦ ١١٦ ٢٠ ٢	٣ ٧٦٢ ٥٠ ٨	١٣ ٥٥ ٥٨٤	١٢٢ ٢٢٤ ١٩٩	١ ٢٧٩ ٦٢٨	٧٨٧ ٠٧٧	١٣ ٨٥٧ ٦٧٦	٢ ٢٢١ ٢٢١	١٠ ٨٨٧ ٦٢٣	١١ ٩٩٠ ٤١٩	—
٨٦ ٣٨٤ ٧٨٧	٤٢ ٢٢٨	١ ٠ ١٠ ٤٥٦	١٨ ٦٢٨ ٤ ٩	٧ ٧٩٢ ٢١١	٩ ٧١٩ ٦١٨	١١ ١٤٢ ٠ ٥٠	١ ٢٦٨	٢٧١ ٧٠٠	١ ٤٩٢ ٦٦٤	١٩٤ ٤٢١	٣ ٦٥٢ ٥٤٦	٣٣ ٥٤٠ ٩١٢	٥٢١ ٦١٠
٨٨ ٤٥٠ ٥٨٣	٤٨ ٣٠ ١	١ ٠ ٤٦ ٩٢٦	١٩ ٠ ٤٦ ٣٧٢	٧ ٨٨١ ١١٧	٩ ٨٧١ ٢٢٥	١١ ٧٩٢ ٤ ٠ ٢	١ ٤٧٩	٢٩٧ ٦٠ ٦	١ ٦٨٣ ٨٤٦	٢٢٣ ٨٤٥	٤ ١٥٥ ٧٧٧	٣٣ ٧٨٨ ٢٢٠	٥٢١ ٦١٠
٢١٩ ٤٥٨ ٢٠٠	٢٠٠ ٢٩٥	٢ ٦٢٧ ٥٥٥	٣٦ ١٢١ ٢٠ ٢	٤ ٦١٥ ٣٦٨	١١ ١٥٢ ٢٦٦	١٢٢ ٧٤٦ ١٧٧	١ ٢٧٨ ٧٧٤	—	١٢ ٦٦٠ ٣٢٨	٢ ٢١٥ ١٤٩	٩ ٥١٨ ٠٠٥	١٢ ٠ ٤٣ ٢٨٧	—

* تكلفة اهلاك الأصول الثابتة المحملة على قائمة الدخل كالتالي:-

من الفترة المالية المنتهية في	٢٠٢١/٣/٣١	٢٠٢٠/٣/٣١
إهلاك تشغيل إصطاح رقم (٢٢٠٢١)	٢ ٣١٧ ٨٨٩	٢ ٠ ٩٠ ٤٠٨
إهلاك اداري وصومي إصطاح رقم (٢٥)	٦٢٩ ٥٢٢	٤٨٢ ٥٢٢
	٢ ٩٩٧ ٧٤١	٢ ٥٧٢ ٩٤٠

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٥- استثمارات عقارية

الإجمالي	إنترنت	المحولات واللوحة الكهربائية	مصادر	تكليف	مباني	أراضي	
١٥٠.٩٣٢.٩٨٤	٣٨٨.٤٦٧	١.٩٧٩.١٤٥	٨٥٩.٣٥٥	٨.٦٤٨.٥٢٢	٣٦.٢١٢.٩٥٨	١.٠٢.٨٤٤.٥٣٧	التكلفة في ١ يناير ٢٠٢٠
١٦٤.٩٥٤	١٦٤.٩٥٤	--	--	--	--	--	إضافات خلال العام
(٤٦.٦٦٦)	--	--	--	(٤٦.٦٦٦)	--	--	استبعادات خلال العام
١٥١.٠٥١.٢٧٢	٥٥٣.٤٢١	١.٩٧٩.١٤٥	٨٥٩.٣٥٥	٨.٦٠١.٨٥٦	٣٦.٢١٢.٩٥٨	١.٠٢.٨٤٤.٥٣٧	التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١٥١.٠٥١.٢٧٢	٥٥٣.٤٢١	١.٩٧٩.١٤٥	٨٥٩.٣٥٥	٨.٦٠١.٨٥٦	٣٦.٢١٢.٩٥٨	١.٠٢.٨٤٤.٥٣٧	التكلفة في ١ يناير ٢٠٢١
--	--	--	--	--	--	--	إضافات خلال الفترة
١٥١.٠٥١.٢٧٢	٥٥٣.٤٢١	١.٩٧٩.١٤٥	٨٥٩.٣٥٥	٨.٦٠١.٨٥٦	٣٦.٢١٢.٩٥٨	١.٠٢.٨٤٤.٥٣٧	التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢١
١٨٤.٨٦.١٥٩	٥٤.٩٦٥	١.٩٧٩.١٤٥	٦٨٧.٤٨٥	٨.٦٤٨.٥٢٢	٧.١١٦.٠٤٢	--	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٠
١.٠٧٨.٤٦٥	٧٧.٦٩٣	--	٨٥.٩٣٦	--	٩١٤.٨٣٦	--	إهلاك خلال العام
(٤٦.٦٦٦)	--	--	--	(٤٦.٦٦٦)	--	--	مجمع إهلاك الاستبعادات خلال العام
١٩.٥١٧.٩٥٨	١٣٢.٦٥٨	١.٩٧٩.١٤٥	٧٧٣.٤٢١	٨.٦٠١.٨٥٦	٨.٠٣٠.٨٧٨	--	مجمع الإهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١٩.٥١٧.٩٥٨	١٣٢.٦٥٨	١.٩٧٩.١٤٥	٧٧٣.٤٢١	٨.٦٠١.٨٥٦	٨.٠٣٠.٨٧٨	--	مجمع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢١
٢٧٥.٤٧٣	٢٧.٦٧٢	--	٢١.٤٨٤	--	٢٢٦.٣١٧	--	إهلاك خلال الفترة
١٩.٧٩٣.٤٣١	١٦٠.٣٣٠	١.٩٧٩.١٤٥	٧٩٤.٩٠٥	٨.٦٠١.٨٥٦	٨.٢٥٧.١٩٥	--	مجمع الإهلاك في ٣١ مارس ٢٠٢١
١٣١.٢٥٧.٨٤١	٣٩٣.٠٩١	--	٦٤.٤٥٠	--	٢٧.٩٥٥.٧٦٣	١.٠٢.٨٤٤.٥٣٧	صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢١
١٣١.٥٣٣.٣١٤	٤٢٠.٧٦٣	--	٨٥.٩٣٤	--	٢٨.١٨٢.٠٨٠	١.٠٢.٨٤٤.٥٣٧	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٦- مشروعات تحت التنفيذ

يتمثل بند مشروعات تحت التنفيذ فيما يلي:-

الرصيد في ٢٠٢٠/٣/٣١	الرصيد في ٢٠٢١/١/١	
١٠٧٠.٠١٧	١٠٧٠.٠١٧	محطة محولات كهرباء
١٨٤٢٨٣١	١٨٤٢٨٣١	مشروعات متنوعة
<u>٢٩١٢٨٤٨</u>	<u>٢٩١٢٨٤٨</u>	

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ فيما يلي: -

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٤٢٧٦٦.٠٩٥	٤٢٨٧٥٣.٠٢	١-٧ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع بعد
١٤٤٧٩٧٣.٥٧	١٤٦٠٥٥٩٩٤	٢-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع بعد
٣١١٧٣٩٦.٠٠	٣١٢٠٢٢٥٢٤	٣-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠٨٩٢.٠٣٦	١٠٨٩٢.٠٣٦	٤-٧ تكلفة أعمال مشروع صواري
١٣٦٧٤١٧٩	١٥٢٨٩٣٦٩	٥-٧ تكلفة أعمال مشروع جمران
٢٧١٥٧٣٢	٢٧١٥٧٣٢	٦-٧ تكلفة أعمال مشروع تو سيفيتي (٢٧٠)
٤٨٣٢٨.٠٠٩	٤٥٥٨٨٢٢٤	٧-٧ تكلفة أعمال مشروع طوايا (Tawaya)
١٣٧١٥٤٢٥	١٥٨١١٨٧٦	٨-٧ تكلفة أعمال مشروع باي فيليج (Bay Village)
٣٢٤٤٤٧٨	٣٢٤٤٤٧٨	٩-٧ تكلفة أعمال مشروع باي كوندوز (Bay Condos)
٢٢٠.٠٠٠	٢٢٠.٠٠٠	- تكلفة مشروعات متنوعة
<u>٥٩٢.٠٩٢٩١١</u>	<u>٥٩٤٧١٥٥٣٥</u>	

يخصم:

الإضمحلال في قيمة الاعمال تحت التنفيذ

(١٠٨٩٢.٠٣٦)	(١٠٨٩٢.٠٣٦)
<u>٥٨١٢٠٠٨٧٥</u>	<u>٥٨٣٨٢٣٤٩٩</u>

١-٧ أراضي المرحلة الأولى

تم تخصيص أراضي تلك المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة أرض المرحلة.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤٩٦٥.٠٢٤ متر مربع.

هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠٢١ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٧٢٣ ٣٠٢ ٣٠٤ جنيه مصري بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٦١,٢٩ جنيه مصري.

وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٩٢١ ٩٥٣ ٢٥١ جنيه مصري (مقابل ٤٢١ ٢٦٧ ٢٥١ جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥٠,٧٥ جنيه مصري (مقابل ٥٠,٦١ جنيه مصري للمتر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٨٦٧ ٤٥٩ متر مربع تقريباً.

٢-٧ أراضى المرحلة الثانية

قامت الشركة باستئجار أراضى المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية شراء المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالى المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٦٠٢١ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤٧٠٧٧٩٨ متر مربع.

بلغت التكلفة التقديرية فى ٣١ مارس ٢٠٢١ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٩٠٦ ٨٦٧ ٤٦٥ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ٩٨,٩٦ جنيه مصرى.

وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٥٨٢ ٤٥٣ ٣١٠ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٩٦٢ ٨٠٣ ٣٠٧ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٦٥,٩٥ جنيه مصرى (مقابل ٦٥,٣٩ جنيه مصرى للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)، هذا وتبلغ مساحة الارض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٢٣ ٢٣٦ ٢ متر مربع تقريباً.

٣-٧ أراضى المرحلة الثالثة:

قامت الشركة باستئجار أراضى المرحلة الثالثة والمقدر مساحتها بناءً على العقد الرئيسى مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الاولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسى مع هيئة التنمية السياحية فى ١٩٩٥/١٠/٢٤.

بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بكتاب يفيد أحقية الشركة فى تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافى الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة فى حينه، وطبقاً لكتاب الهيئة المؤرخ فى ٢٠٠٧/٢/٢٦ تم تحديد سعر التخصيص بمبلغ ١,٤ دولار للمتر المربع بدلا من ١,٣٥ دولار أمريكى للمتر المربع الواحد بقيمة أجمالية تبلغ ٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكى بالإضافة إلى مبلغ ١ ٩٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكى مقابل مصروفات التخصيص والتعاقد. وقد تم سداد دفعة ٢٠% من تحت حساب قيمة الأرض بالإضافة إلى كامل قيمة مصروفات التخصيص والتعاقد بمبلغ أجمالى ٧ ٥٦٧ ٣٤٢ دولار أمريكى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ المعادل لمبلغ ٤٣ ٢٨٥ ٢٩٤ جنيه مصرى فى حينه.

وفى عام ٢٠٠٨ قامت الشركة برفع مساحي لتحديد المساحة الفعلية لمركز سهل حشيش، وقد أظهر الرفع المساحي أن المساحة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ ٢٩٦ ٣١٢ ٢٨ متر مربع بعد أستئزال مساحة المرحلة الأولى والثانية، هذا وقامت إدارة الشركة فى عام ٢٠٠٨ بأثبات الالتزام المالي على أساس الرفع المساحي الفعلي.

وقد بلغ تكلفة تأجير ثم شراء الأرض والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة طبقاً للقياس المساحي المُعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢ ٤١٩ ١٦١ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٤٥٠ ٧٤٠ ٢٣١ جنيه مصرى، ويبلغ الرصيد المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المساحي الفعلي لتلك المرحلة مبلغ ٤٧٧ ٢١٠ ٥٣٩ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٧٨٩ ٢٣٠ ٣٤ دولار أمريكى والمدرجة ضمن رصيد مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية -التزامات طويلة الاجل إيضاح رقم (١٥).

هذا وفي ٣١ من مارس ٢٠١١ صدر قرار من الهيئة العامة للتنمية السياحية بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) ، وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري ومازالت القضية منظورة أمام المحاكم وفقا لما هو وارد تفصيلا بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (١-٣٣).

بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة في ٣١ مارس ٢٠٢١ مبلغ ٧٨٣ ٥٧١ ٨٠ جنيه مصري مقابل (مبلغ ٨٠ ٢٨٨ ٨٥٩ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صواري)

يتمثل في قيمة التكلفة المتكبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكني فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (بصفقتها المطور) في ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه كذلك الحصول على حق استغلال علاماتها التجارية ، وذلك لمدة تسع سنوات أنتهت في ٢٨ أبريل ٢٠١٩ ولم يتم تجديد الاتفاق بهذا الصدد .

قد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٧-٣) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بأضافة مساحة ٣٩١ ألف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيدا للبدء في تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع إلزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

وجارى حاليا إعادة دراسة المشروع من كافة الأوجه الاقتصادية المرتبطة به وتري إدارة الشركة حاليا وجود مؤشرات هامة للانخفاض في قيمة الأعمال السابقة التي تمت علي مشروع صواري وتتمثل اهم تلك المؤشرات في إنتهاء الاتفاق فيما بين الشركة وشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة (القائم بدور مدير المشروع) بصورة رسمية وتوجه الإدارة لإعادة تخطيط المشروع من جديد، وبناء علي ذلك فقد تم اثبات إنخفاض في قيمة التكلفة السابق إنفاقها على المشروع بمبلغ ١٠ ٨٩٢ ٠٣٦ جنيه مصري.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل في قيمة التكلفة المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضي بما يتناسب مع المخطط العمراني المتكامل لتلك المنطقة.

٦-٧ مشروع توسيفنتي

يتمثل في قيمة أستشارات دراسة التصميم الانشائي لمشروع توسيفنتي والذي يتمثل في إنشاء عدد ٣٢١ وحدة أسكان سياحي وذلك على قطعة أرض مملوكة للشركة مساحتها الاجمالية ٣٥٤ ٤٤ متر مربع بالمرحلة الأولى بتكلفة انشائية متوقعة تبلغ تقريبا ٤٦١ مليون جنيه مصري بخلاف المصروفات الأخرى ذات الصلة بالمشروع. هذا وقد قام مجلس الإدارة بالتصديق على بدء المشروع في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ وتقوم حالياً الإدارة التنفيذية بإعادة دراسة التكلفة الإستثمارية للمشروع قبل البدء في إجراءات الإنشاءات في ضوء المتغيرات الاقتصادية.

وتتمثل التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة في:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١
٤٣ ٧٧٩ ٧٩٠	٤٣ ٢٠٢ ٧٣٦
٨٢ ٩٧٩ ٥٦٣	٨١ ٥٢٦ ٧٥١
<u>١٢٦ ٧٥٩ ٣٥٣</u>	<u>١٢٤ ٧٢٩ ٤٨٧</u>

أراضي المرحلة الأولى
أراضي المرحلة الثانية

٧-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - طوايا

أبرمت الشركة مع شركة بالم هيلز إتفاقية (Frame Work Agreement) تخص تطوير جزء من المدينة القديمة تمهيداً لاستغلالها في شكل وحدات سياحية فاخرة للبيع وستقوم شركة بالم هيلز بتسويق ذلك المشروع لبيع وحداته مقابل نسبة من أرباح المشروع ومشروع باي كوندوز
تم ابرام عدد ٣ ملاحق للتعاقد مع شركة بالم هيلز وذلك لمد فترة التعاقد لاستكمال بيع كافة الوحدات بالمشروع لتنتهي في ١١ يناير ٢٠٢٠

٨-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي فيليج (Bay Village)

يتمثل هذا المشروع في مشروع بمساحة ١١ ألف متر مربع لإنشاء وحدات سياحية فاخرة للبيع بعدد ١٨٥ وحدة وبتكلفة تقديرية إجمالية ٢٠٠ مليون جنيه مصري كما تستهدف الشركة تحقيق إجمالي إيرادات بقيمة ٣٩٠ مليون جنيه تقريبا

٩-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (الشركة التابعة) مشروع الشقق الفندقية - باي كوندوز (Bay Condos)

يتمثل هذا المشروع في مشروع بمساحة حوالي ٣ آلاف متر مربع لإنشاء وحدات سياحية فاخرة للبيع بعدد ٦٠ وحدة سكنية وبتكلفة تقديرية إجمالية ٥٢ مليون جنيه مصري كما تستهدف الشركة تحقيق إجمالي إيرادات بقيمة تتجاوز ١٠٠ مليون جنيه.
وتتمثل تكلفة أعمال تحت التنفيذ لمشروعات الشركة التابعة المبينة عالية فيما يلي: -

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
		١- مشروع طوايا
٨١ ٩٩٠ ٦٠٥	٨٧ ٣٧٠ ٠٩٢	أعمال تمت بعد قرار تطوير المدينة القديمة (مشروع طوايا)
٣٦ ٠٦٩ ٧٠٢	٣٦ ٠٦٩ ٧٠٢	صافي أصول محولة من الاستثمار العقاري للأعمال تحت التنفيذ للمشروع
		(يخصم) يضاف:
(٦٩ ٩٢٣ ٢٩٩)	(٧٣ ٧٢٥ ٦٧٦)	نصيب الشقق المسلمة من تكلفة أعمال المشروع
١٩١ ٠٠١	١٩١ ٠٠١	نصيب الشقق المرتدة من تكلفة أعمال المشروع
٤٨ ٣٢٨ ٠٠٩	٤٩ ٩٠٥ ١١٩	اجمالي مشروع طوايا
		٢- مشروع باي فيليج (Bay Village)
٩ ٥١٧ ٥٧٦	٩ ٥١٧ ٥٧٦	تكلفة الأراضي المحولة من الاستثمار العقاري للمشروع
٤ ١٩٧ ٨٤٩	٦ ٢٩٤ ٣٠٠	تكلفة أعمال متنوعة والدفعات المقدمة عن تصميمات للمشروع
١٣ ٧١٥ ٤٢٥	١٥ ٨١١ ٨٧٦	اجمالي مشروع باي فيليج
		٣- مشروع باي كوندوز (Bay Condos)
٢ ٥٩٨ ٧٥٦	٢ ٥٩٨ ٧٥٦	تكلفة الأراضي المحولة من الاستثمار العقاري للمشروع
٦٤٥ ٧٢٢	٦٤٥ ٧٢٢	تكلفة أعمال متنوعة والدفعات المقدمة عن تصميمات للمشروع
٣ ٢٤٤ ٤٧٨	٣ ٢٤٤ ٤٧٨	اجمالي مشروع باي كوندوز
٦٩ ٤٠٢ ٩٧٧	٦٨ ٩٦١ ٤٧٣	

٨- مخزون

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٤ ٧٣٨ ٩١٨	٤ ٦٠٧ ٤٦٨	مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع
٤ ٧٣٨ ٩١٨	٤ ٦٠٧ ٤٦٨	

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٩- عملاء وأوراق القبض

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
		أولاً: الشركة المصرية للمنتجات السياحية – (الشركة الأم)
١ ٠٤٨ ٥٥٦ ٤٩٥	١ ٠٣٩ ٤٦٦ ٦٨١	عملاء – أراضي
١٩ ٩٨٢ ١٩٤	١٢ ٥٤٣ ٣٢٠	عملاء وأوراق قبض مشروع جمران
١٦٦ ٣٥٥ ٨١٤	١٧٢ ٠٨٤ ٣٧٦	عملاء – خدمات وإدارة المنتجع
١ ٢٣٤ ٨٩٤ ٥٠٣	١ ٢٢٤ ٠٩٤ ٣٧٧	
(٢٧ ٣٩٩ ٤٥٧)	(٢١ ٦١٧ ١٩٥)	الفوائد المؤجلة
(١١٧ ٩٧٣ ٦٨١)	(١١٧ ٩٧٣ ٦٨١)	مجمع الإضمحلال في رصيد العملاء
١ ٠٨٩ ٥٢١ ٣٦٥	١ ٠٨٤ ٥٠٣ ٥٠١	
		ثانياً: شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة)
٢٨٠ ٠٣٣ ٤٣٧	٢٥٥ ٦٣٠ ٥٢٩	أوراق قبض
١ ٣٢٩ ٦٧٩	٢ ١١٦ ٨٣٧	عملاء ايجار محلات وصيانة وأخري
(٨ ٧٤٦ ٤٧٥)	(٨ ٦٢٦ ٥٦٧)	الفوائد المؤجلة
٢٧٢ ٦١٦ ٦٤١	٢٤٩ ١٢٠ ٧٩٩	
١ ٣٦٢ ١٣٨ ٠٠٦	١ ٣٣٣ ٦٢٤ ٣٠٠	
		وتتمثل في :-
٢٢٥ ٢١٥ ٦٥٧	٢١١ ١٦٤ ٨٦٥	عملاء وأوراق قبض – أصول غير متداولة
١ ١٣٦ ٩٢٢ ٣٤٩	١ ١٢٢ ٤٥٩ ٤٣٥	عملاء وأوراق قبض – أصول متداولة
١ ٣٦٢ ١٣٨ ٠٠٦	١ ٣٣٣ ٦٢٤ ٣٠٠	

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة في ٣١ مارس ٢٠٢١ من عملاء الشركة والمؤجلة السداد مقابل أرصدهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ وقدره ٨ ٠٥٠ ٥٤٧ دولار أمريكي ومبلغ وقدره ١٠٣ ٣١٦ ٩٩٨ جنيه مصري.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٠- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٢٩٧ ٠٢٤	٢٧١ ٥٨٧	عهد نقدية وسلف
٨٥٢ ٤٨٦	١ ٦٩٣ ٣٤٨	مصروفات مدفوعة مقدماً
٧٨٩ ٧٣٦	٧٨٩ ٧٣٦	تأمينات لدى الغير
١ ٢٧٠ ٨٠٩	١ ٨٤٦ ٦٥٧	إيرادات مستحقة
٤٥١ ٢٦٣	--	فوائد وعوائد مستحقة
١٩ ٦٠٦ ٢٩٧	١٨ ٩٦٨ ٧٤٦	حصة مشاركة وعمولات بيع الوحدات السكنية
٦ ٩٦٤ ٣٤٣	١١ ٤٦٩ ٨٩٦	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
١ ٥٥٩ ٤٤٣	١ ٦١٢ ٣٥٦	مدينون متنوعون
٢ ٣٤٥ ٢٠٤	٢ ٥١٣ ١٠٤	ضرائب خصم من المنبع-مدينة
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	ضريبة دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (*)
٣٥ ٥٨٩ ٤٤٤	٤٠ ٦١٨ ٢٦٩	
		يخصم:
(٣ ٥٨٠ ٣٦٦)	(٣ ٥٨٠ ٣٦٦)	مجمع الإضمحلال في قيمة مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٣٢ ٠٠٩ ٠٧٨	٣٧ ٠٣٧ ٩٠٣	

(*) يتمثل في قيمة الباقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصري عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٩٥٦ ١٢٧ جنيه مصري. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ ١ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصري. هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١١- نقدية وما في حكمها

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٤٢٣ ٣٧٣	٥٧٨ ١٨٣	نقدية بالصندوق
٥٩ ١٧٦ ٧٢٥	٦٢ ٨٢٣ ٨٥٧	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصري
٤ ٢٣١ ٥٢٤	٥ ٠٠٣ ٣٠٤	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكي
٢ ١١٠ ١١٧	١ ٩٢٠ ٥٩٧	بنوك - حسابات جارية - يورو
٩٧ ١٦٢	٤٠٣ ٧٤٢	بنوك - حسابات جارية - جنيه إسترليني
٥٣ ٩٩٣ ٨٨٧	٥٤ ٠١٣ ٣١٦	بنوك - ودائع - جنيه مصري
٨٠٧ ٤٠٧	١ ٨٢٩ ٢٩٠	شيكات تحت التحصيل
١٢٠ ٨٤٠ ١٩٥	١٢٦ ٥٧٢ ٢٨٩	

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

١٢- مخصص مطالبات

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٣٢ ٥٩٩ ٦٣٨	٣٢ ٥٩٩ ٦٣٨	مخصص مطالبات محتملة *
٣٢ ٥٩٩ ٦٣٨	٣٢ ٥٩٩ ٦٣٨	

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعايير المحاسبة نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٣- دفعات مقدمة من العملاء

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٣١ ٨٢٧ ٢٩٠	٣٢ ٤٢٢ ٥٤١	مقدمات تعاقد أراضي
١ ٠٥٤ ٧٣١	١ ٠٥٣ ٦٧٢	دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري
١ ٢٩٤ ١٥٤	٤٠٥ ٥١٦	دفعات تعاقد وحدات مشروع تو سيفينتى
١٢ ٠٥٨ ٤٢١	١٢ ٠٥٨ ٤٢١	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
٢٦٠ ٥٤٤	٢٦٠ ٥٤٤	مقدمات حجز محلات بنظام الاستئجار- الشركة التابعة
٤٥٥ ٦٥٠	٤٥٥ ٦٥٠	دفعات تعاقد وحجز وحدات بمشروع طوايا - الشركة التابعة
٥٣٢ ٤٠٠	٥٣٢ ٤٠٠	دفعات تعاقد وحجز وحدات بمشروع باي فيليج - الشركة التابعة
١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	دفعات تعاقد وحجز وحدات بمشروع باي كندوز - الشركة التابعة
٢٨ ٦٠٩	١٠٨	دفعات مقدمة خدمات أخرى
٤٧ ٦١١ ٧٩٩	٤٧ ٢٨٨ ٨٥٢	

١٤- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
١٠٩ ٢٩٧ ٩٨٥	١١٦ ٢٤٠ ٤٠٦	مقاولين وموردين وأوراق دفع *
٣ ٥٤٩ ٧٦٦	٣ ٣٢١ ٣٧٢	مقاولين ضمان أعمال
١ ٩٢٧ ٩٩٦	١ ٩٢٧ ٩٩٥	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١٦ ٢٨٠ ٢٢٣	١٦ ٤٩٩ ٥٧٠	المستحق لجهات حكومية
٢٥ ٤٢٣ ٤٥٦	٢٦ ٤٣٣ ١٦٩	مصروفات مستحقة
٢٥٥ ٠٠٤	٢٧٥ ٠٠٤	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٤٦ ٣٠٠ ١٢٥	٤٦ ٨١٨ ٧٣٢	تأمينات صيانة
٨٤٥ ٣٦٤	٨٤٥ ٦٧٨	تأمينات من الغير (محلات - الشركة التابعة)
٥٠٢ ٨٠٧	٥٠٢ ٨٠٧	دائنو توزيعات
٣٦٤ ٩٤٠ ٨٧٥	٣٥١ ٥١٠ ٥١٢	إيرادات مؤجلة **
٨٩ ٩٤٦ ٠٠٠	٨٩ ٨٣٢ ٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى ***
٣٣ ٦٧٨ ٣٥٩	٣٣ ٦٧٨ ٣٥٩	دائنون متنوعون
٦٩٢ ٩٤٧ ٩٦٠	٦٨٧ ٨٨٥ ٦٠٤	

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢١- تكلفة الحصول على الإيراد

عن الفترة المالية المنتهية في			
٢٠٢٠/٣/٣١		٢٠٢١/٣/٣١	
٦ ٥٨٦ ٠٤٧		--	
٦ ٥٨٦ ٠٤٧		--	
--		(١ ٤٣٥ ٢٦٣)	
--		(١ ٤٣٥ ٢٦٣)	
٦ ٥٨٦ ٠٤٧		(١ ٤٣٥ ٢٦٣)	
٩ ٤٢٠ ٦٤٢		٥ ٠٠١ ٢٩٥	
١٦ ٠٠٦ ٦٨٩		٣ ٥٦٦ ٠٣٢	

تكاليف الحصول على الإيراد للشركة الأم
تكلفة مبيعات الأراضي - المرحلة الأولى والثانية

يخصم:

تكلفة مبيعات أراضي وفيلات مستردة - مشروع جمران

اجمالي تكاليف الحصول على الإيراد للشركة الأم
يضاف:

تكاليف الحصول على الإيراد للشركة التابعة (*)

* تتمثل تكاليف النشاط للشركة التابعة المبين عاليه في تكلفة الوحدات المباعة بمشروع طوايا وتكلفة تشغيل نشاط تأجير المحلات المملوكة للشركة التابعة بمنطقة المدينة القديمة بمنتجع سهل حشيش بالغردقة، وفيما يلي بيان تلك التكاليف عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١:-

٧ ٩٤٥ ١٦٩	٣ ٣٩٤ ١٥٦	تكلفة بيع وحدات بمشروع طوايا
٦٧٥ ٨٣٦	٥١٤ ٦٨١	تكلفة صيانة ونظافة وأمن وحراسة
٢٧٠ ٢١٠	٢٦٠ ٣٥١	اهلاك أصول ثابتة - تشغيل (إيضاح رقم ٤)
٢٧٦ ٧٣٤	٢٧٥ ٤٧٣	اهلاك استثمارات عقارية (إيضاح رقم ٥)
١٨٩ ٢٢٠	--	ضريبة عقارية
٦٣ ٤٧٣	٥٥٦ ٦٣٤	أخرى
٩ ٤٢٠ ٦٤٢	٥ ٠٠١ ٢٩٥	اجمالي تكاليف الحصول على الإيراد للشركة التابعة

٢٢- تكلفة خدمات مؤداه

عن الفترة المالية المنتهية في			
٢٠٢٠/٣/٣١		٢٠٢١/٣/٣١	
١٣ ٤٩٤ ٩٢٢		٩ ٤٤٠ ٧٢٢	
٨٦٣ ٥٦٢		٧٨٤ ٦٢٠	
٢٤٧ ٢٠٠		٢٤٧ ٢٠٠	
٦٠ ٤٨١		٩٥ ٨٣٩	
٢ ٠٩٧ ٦٧٩		١ ٨٣٠ ٠٥٧	
٣ ٧٩٦ ٦٠٠		٢ ٨٢٤ ١٢٠	
٤ ١٩٨ ٠٧٦		٢ ٥٦٣ ٧١٠	
--		٢ ٩٠٤ ٧٩٥	
٩٤٥ ١٤١		١٦٨ ١٨٢	
٧٧٨ ٦٣٣		٣٥٦ ٠٣٩	
٣٢٧ ٠٨٣		٣١٨ ٧١١	
٣٠٦ ٧١٤		١٧٣ ٣٧٦	
٦٦٢ ٤٢٣		٩٤٠ ٠٨٥	
٢٧ ٧٧٨ ٥١٤		٢٢ ٦٤٧ ٤٥٦	

تكاليف كهرباء

تكاليف مياه

تكاليف مياه ري

تكلفة تشغيل الشاطئ

إهلاك أصول ثابتة - إيضاح رقم (٥)

أجور ومرتببات وما في حكمها

تعاقبات عمالة مؤقتة

تعاقبات أمن وحراسة

مصروفات نظافة

مصروفات سيارات

مصروفات الصيانة

مصروفات إيجارات

مصروفات أخرى

ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

١٧ ٣٩١ ٠٦٦	١٣ ١٨٧ ٣١٨	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه ري واتصالات وأخرى
١٠ ٣٨٧ ٤٤٨	٩ ٤٦٠ ١٣٨	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
٢٧ ٧٧٨ ٥١٤	٢٢ ٦٤٧ ٤٥٦	

٢٣- إيرادات أخرى

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	تأجير أراضي فضاء
٧٥ ٧٤٢	٧٨ ٢٥٥	تأجير شاطئ
٩٥٩ ١٦٢	١ ١٦٨ ١٨٥	تأجير الرصيف البحري
١٩٨ ٠٠٠	١٣ ٢٠٠	تأجير أبراج اتصالات
٦٠٨ ٤٣٥	٦٥٦ ٢٦٠	مد مرافق لأراضي العملاء
٢٧٦ ٥٠٦	٢٥٤ ٢٢٨	إيرادات متنوعة
٣٨٤ ٢٦٢	٤٧٢ ٩٠٧	
٢ ٥٠٢ ١٠٧	٢ ٦٤٣ ٠٣٥	

٢٤- مصروفات بيع وتسويق

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢٠/٠٣/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	أجور ومرتببات وما في حكمها
١ ٥٨٨ ٣٩٤	٦٢٠ ٣٨٤	عمولات مبيعات أراضي ووحدات سكنية
٢ ٥٣٩ ٦٥٩	١ ٥٤٠ ١٢٧	مصروفات دعائية وترويج وإعلان
١ ٢٩٦ ٨٠٠	١٢١ ٠١١	مصروفات أخرى
٢٢٢ ٧٠٦	٣٨ ٤٠٠	
٥ ٦٤٧ ٥٥٩	٢ ٣١٩ ٩٢٢	

٢٥- مصروفات إدارية وعمومية

عن الفترة المالية المنتهية في

٢٠٢٠/٠٣/٣١	٢٠٢١/٠٣/٣١	أجور ومرتببات وبدلات وما في حكمها *
٤ ٣٤٧ ٩٧٦	٢ ٦٩١ ١٩٦	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٣٣٠ ٧٥٠	٢٩٥ ٠٠٠	تعويضات انتهاء خدمة
١٩٠ ٠٣٣	٣٠٦ ٩٣٠	مصروفات استشارات وأتعاب مهنية
٥٤٨ ٣٧٣	٣٢٧ ٢٠٩	أهلاك أصول ثابتة (إيضاح رقم ٤)
٦٢٩ ٨٥٢	٤٨٢ ٥٣٢	مصروفات بنكية
٣٧ ٥٨٦	٢٢ ٦٠٠	إيجارات
٨٧٩ ٤٥٠	٨٧٩ ٤٥٠	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
١٣٨ ٧٦٥	٨٦ ٨٠٣	مصروفات سفر وانتقال
١٥٥ ٠٩٥	٩٨ ٣٨٠	اشتراكات
٢٢١ ٢٥٩	١٣٤ ٢٩٠	أخرى
٦٢٨ ٥٣٤	١٣٢ ٨٦٧	
٨ ١٠٧ ٦٧٣	٥ ٤٥٧ ٢٥٧	

* تتضمن الأجور والمرتببات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد العضو المنتدب حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٦- مصروفات أخرى

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
٩ ٥٨٢ ٠٠٠	--	عبء الاضمحلال في قيمه أرصدة العملاء وأوراق القبض
٧٠ ٣٢٤	--	مخصص مطالبات
<u>٩ ٦٥٢ ٣٢٤</u>	<u>--</u>	

٢٧- صافي تكلفة التمويل

تتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي: -

عن الفترة المالية المنتهية في		
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
١ ٨٠٦ ٥١٠	١ ٦٨٨ ٠٠٣	فوائد دائنة
(٤ ٨٩٢ ٦٦٥)	(٢٤٧ ٨٥٧)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية
<u>(٣ ٠٨٦ ١٥٥)</u>	<u>١ ٤٤٠ ١٤٦</u>	

٢٨- ضريبة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في		ايضاح رقم	
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١		
(٣٣٣ ١٢٤)			الضريبة الحالية
(٤ ٨٢١ ٠٦٣)	٢ ٩٢٧ ٥٢٣	(١-٢٨)	الضريبة المؤجلة
<u>(٥ ١٥٤ ١٨٧)</u>	<u>٢ ٩٢٧ ٥٢٣</u>		

٢٨-١ التزامات ضريبية مؤجلة

رصيد (الالتزامات) الضريبية في	حركة الفترة	رصيد (الالتزامات) الضريبية في	
٢٠٢١/٣/٣١		٢٠٢٠/١/٠١	
(٧ ٥٤٣ ٢٩٢)	(٢٥٣ ٩١٤)	(٧ ٢٨٩ ٣٧٨)	فروق أصول ثابتة
(٣٦ ٦٤٥ ٤٦٠)	١٦٨ ٦٩٣	(٣٦ ٨١٤ ١٥٣)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية غير المحققة
٩ ٩٣٥ ٣٣٥	٣ ٠١٢ ٧٤٤	٦ ٩٢٢ ٥٩١	خسائر ضريبية مرحلة
٣٠ ٣٧٢ ٩٤٨	--	٣٠ ٣٧٢ ٩٤٨	فروق مخصصات و اضمحلال
<u>(٣ ٨٨٠ ٤٦٩)</u>	<u>٢ ٩٢٧ ٥٢٣</u>	<u>(٦ ٨٠٧ ٩٩٢)</u>	صافي الالتزامات الضريبية

٢٨-٢ تتمثل الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل ضريبي مؤجل ما يلي:-

٢٠٢١/٣/٣١	
٩ ٩٦١ ٢١١	مخصصات و اضمحلال في العملاء والمدينون
٤ ١٦٦ ٤٤١	خسائر مرحلة
٤٧ ٠٥١ ٦١٠	صافي فروق ترجمة عملات أجنبية - خسارة
<u>٦١ ١٧٩ ٢٦٢</u>	

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٢٩- الحقوق غير المسيطرة

يتمثل الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ مارس ٢٠٢١ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة على النحو التالي: -

٢٠٢١/٣/٣١

(٧ ٧١٤ ٤١١)

رصيد ٢٠٢١/١/١

يضاف:

نصيب الحقوق غير المسيطرة في خسائر الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ ٤٤ ٨١٤

(٧ ٦٦٩ ٥٩٧)

رصيد ٢٠٢١/٣/٣١

٣٠- استمرارية الشركة

تجاوز مجمع الخسائر بالقوائم المالية لشركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - شركة تابعة - نصف حقوق المساهمين حيث بلغت الخسائر المجمعة للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢١ مبلغ وقدره ٣٦١ مليون جنيه مصري ، كما تجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة أصولها المتداولة في ذلك التاريخ بمبلغ وقدره ٥٥٥ مليون جنيه مصري ونرى أن هذا العجز غير مؤثر على استمرارية الشركة أخذاً في الاعتبار أن الالتزامات المتداولة في ٣١ مارس ٢٠٢١ تتضمن رصيد مستحق للشركة المصرية للمنتجات السياحية (الشركة الأم) بمبلغ وقدره ٤٦٤,٧ مليون جنيه مصري والتي تبلغ مساهمتها في الشركة (٧٨,٤٤٪) مقابل الرصيد المدين للحساب الجاري للشركة الأم بمبلغ ٥٥ مليون جنيه مصري تقريباً ، علماً بأن الشركة تتوقع أن يوفر لها كل من مشروع طوايا و باى فيليدج وباى كوندس بمنتهج سهل حشيش أرباح مستقبلية سنقلل الخسائر المشار إليها أعلاه.

ويرى مجلس إدارة الشركة التابعة - شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - أن الشركة مستمرة في مزاوله النشاط وطبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة فقد تم الدعوة لانعقاد جمعية عامة غير العادية للشركة يوم الخميس الموافق ٦ أغسطس ٢٠٢٠ والتي وافقت على استمرارية الشركة في مزاوله النشاط رغم تحقيقها لخسائر تجاوزت رأس المال المصدر.

٣١- الموقف الضريبي

الموقف الضريبي للشركة المصرية للمنتجات السياحية - الشركة الأم.
الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تمتعت الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) ضرائب وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية.

السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠٠٥

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات من ٢٠٠٥ حت ٢٠٠٨ وقد أسفر الفحص عن وجود رصيد دائن قدره ٩٦٦ ٤٠٨ جنيه مصري للشركة لدى مصلحة الضرائب وتم تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات المأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وقد تم إنهاء النزاع في اللجنة الداخلية بجلسة ٣٠ مايو ٢٠١٨ وصدر قرار اللجنة الداخلية بالموافقة من إدارة الشركة بوعاء خسائر قدرها ٩٤٦ ٩٥٩ ٢٩٧ جنية مصري + وعاء مستقل م ٥٦ بمبلغ ٦٠٩ ٥٩٤ جنية مصري يستحق عنه ضريبة قدرها ٩٢٢ ١١٨ جنية مصري، وتم تسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طبقاً لنموذج ٩٩ حـ في ٢٠١٩/١/٣١.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديري لتلك السنة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها في الميعاد القانوني المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر في تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ وتم إخطار الشرك بتحويل الملف إلى لجان الطعن الضريبي، وتم الانتهاء من أعمال إعادة الفحص، وقامت الشركة بالموافقة على نتيجة إعادة الفحص بتاريخ ٢٠١٨/١١/١١. وقد أسفر الفحص عن خسائر ضريبية قدرها ١٧١ مليون جنية مصري وتُرُحل وتُغطى أوعية السنوات ٢٠١٣/٢٠١٠ بالإضافة إلى أوعية ضريبية مستقلة.

بيان م ٥٦	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اتعاب واستشارات اعمال تحت التنفيذ	١ ١٨٤ ٩٠٨	٢ ٣٩٠ ٨٩٥	٥٩٣ ٢٠٧	٥٨١ ٨١٢
اتعاب واستشارات ضمن مصروفات عمومية	١ ١٢٣ ٠٣٢	١ ١٩١ ٣٢٥	--	--
اتعاب توظيف	--	--	١٠ ٢٩٠	٤٧ ٧٥٥
علامة تجارية	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	--
إجمالي	٨ ٣٠٧ ٩٤٠	٣ ٥٨٢ ٢٢٠	٦٠٣ ٤٩٧	٦٢٩ ٥٦٧

بيان م ٥٧	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عمولات	--	٣١ ٢٥٠	٢٦٦ ١٢١	--

كما تم اخطار لجنة الطعن بصورة رسمية من نتيجة إعادة الفحص بعد موافقة الشركة عليها، وقد صدر قرار لجنة الطعن بإنهاء النزاع صلحاً مع المأمورية وتم الربط على الملف، وجارى تسوية ضريبة الاوعية المستقلة مع ما سبق سداد منه.

أعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٩

تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وجارى التحضير لأعمال الفحص عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٤. (السنوات ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لم تطلب للفحص)

ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٦٦٥ ٣١ جنية مصري، وتم السداد.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٢٢١ ٥٢١ جنية مصري وتم السداد.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنية مصري وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنية مصري بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنية مصري وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المختصة للبت فيها.

- وبموجب قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٩ تم قبول اعتراض الشركة وتم الربط بمبلغ ٧١ ٦٥٩ جنيه مصري لا غير وتم إنهاء النزاع عن عام ٢٠٠٨ صلحا واطار لجنة الطعن بذلك.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

قامت المأمورية بربط تقديري عن تلك السنة بنموذج (٣٨) تقديري وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني وتم إعادة الفحص والربط الضريبي لتلك السنوات بمبلغ ١,٢٣٠ مليون جنيه تقريبا وجاري سدادها وتسويتها من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف المصلحة.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨

تم اجراء الفحص لتلك السنوات وتم أخطار الشركة بنتيجة الفحص عن فروق ضريبية عن الاقرارات عن تلك السنوات وفقا لقرار اللجنة الداخلية في ٢٧ يوليو ٢٠٢٠ بقيمة اجمالية ٣٦٩ ٧٣١ جنيه مصري وتم سداد الضريبة بالكامل وجاري تسوية الغرامات.

عام ٢٠١٩

جارى التحضير لأعمال الفحص الدفترى

ضريبة المبيعات

الضريبة على القيمة المضافة

- تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بديلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.
- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٧٩٣ ٣٥٩ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٥ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ١٩٠ ٦٣١ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية وتم سداد تلك الفروق الضريبية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ فى الميعاد القانوني.

ضريبة الدمغة

تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٩.

الموقف الضريبي للشركة التابعة (شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي)

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فان الشركة معفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من أول فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية.

السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٨

تم الفحص من بداية النشاط والربط والانتهاه حتى ٢٠٠٨.

سنة ٢٠٠٩

تم فحص عام ٢٠٠٩ ومباشرة اللجنة الداخلية وكانت نتيجة الفروق الضريبية مبلغ ٦٦٦ ٦٢٥ جنيه مصري وتم تحويلها الي لجان الطعن وصدر قرار بتأييد القرار وجاري السير في اجراءات تسوية تلك الفروق وتم رفع دعوي

قضائية ضد وزير المالية - رئيس مصلحة الضرائب أمام محكمة مجلس الدولة بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٨ وتم تقديم طلب بالتجاوز عن غرامات التأخير وتم الموافقة عليه بخلاف ماله ٨٧ مكرر وتم الاعتراض عليها لحين الربط النهائي و تم تقديم طلب تصالح طبقا للقانون ٧٩ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٢٠.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

تم فحص عام ٢٠١٠ وأسفر عن خسائر ٥٩٠ ١٤٤ جنيه مصري طبقاً لنموذج ١٩ ضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية وجارى تحديد لجنة داخلية لمناقشة الطعن في نهاية شهر اكتوبر بناء على طلب الشركة .
تم فحص ٢٠١١-٢٠١٢ وأسفرت عن خسائر ٦٣١ ٦٦٣ ٢ جنيه مصري، ٢٣٧ ٥٥٩ ٨ جنيه مصري على التوالي وضريبة وعاء مستقل ٦٣٠ ٤٠٠ جنيه مصري على التوالي طبقاً لنموذج ١٩ ضريبية وتم الطعن على نموذج ١٩ في المواعيد القانونية وجارى تحديد لجنة داخلية لمناقشة الطعن في نهاية شهر اكتوبر بناء على طلب الشركة.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦

تم فحص السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ وأسفر بضريبة قدرها عن ٢٠١٣ بمبلغ ٢٩٧ ٣٧٩ ٣ جم وضريبة وعاء مستقل بمبلغ ٣٢٥ ٥٦ جم وعن ٢٠١٤ أسفر عن خسائر قدرها ٨٩٧ ٠٨٧ ٢ جم وضريبة وعاء مستقل بمبلغ ٦٧٥ ١ جم وعن ٢٠١٥ أسفر بضريبة قدرها ٨٤٤ ٠٧٣ ٦ جم وضريبة وعاء مستقل بمبلغ ١٠٥ ١٠٥ جم وعن ٢٠١٦ أسفر بضريبة قدرها ١٤٧ ٤٣٠ ١ جم طبقاً لنموذج ١٩ وتم الطعن في المواعيد القانونية وجارى تحديد لجنة داخلية لمناقشة الطعن في نهاية شهر اكتوبر بناء على طلب الشركة.

السنوات ٢٠١٧، ٢٠١٩

تم تقديم الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وجارى التنسيق مع ادارة الفحص بالمأمورية للاعداد و التجهيز للفحص.

الضريبة على كسب العمل

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

تم فحص السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١ ويوجد رصيد دائن مرحل للشركة طرف المأمورية بمبلغ ٢٧٤ ١٣٢ جنيه مصري.

السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦

جاري تجهيز المستندات لفحص تلك السنوات.

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩

تقوم الشركة بسداد الضريبة شهرياً من وجهة نظرها في المواعيد القانونية و لم يتم فحص تلك السنوات طبقا لما افاده بة الشركة .

ضريبة الدمغة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

تم فحص تلك الأعوام، وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ض دمغة بفروق قدرها ٢٠٥ ١٧٣ جنيه مصري وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم سداد مبلغ ٠٠٠ ٢٥ جنيه مصري من تحت الحساب خلال إبريل ٢٠١٥ وذلك لحين مناقشة اللجنة الداخلية لتفادى غرامات التأخير ولم يتحدد تاريخ اللجنة الداخلية حتى تاريخه و نرى الإبقاء على المخصص المكون لمواجهه فروق الفحص و غرامات التأخير .

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦

تم فحص السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ وأسفر عن ضريبة قدرها ١ ٧٣١ ٠٩٧ جم طبقاً لنموذج ١٩ ضريبة دمغة وتم الطعن في المواعيد القانونية وجاري تحديد لجنة داخلية لمناقشة الطعن.
و سوف يتم خصم ايصالات السداد حيث ان مبلغ الضريبة دون خصم المسدد

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩

لم تخطر الشركة بالفحص تلك السنوات طبقا لما افاده به الشركة

الضريبة على القيمة المضافة

تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به اعتباراً من ٨ ديسمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥

تم فحص الشركة عن تلك السنوات وأسفر عن فروق ضريبية بمبلغ ١٧٤ ٣٢٤ جنيه مصري وتم سداد مبلغ ٧٦ ٧٧٢ جنيه مصري من تحت حساب الفروق خلال شهر يوليو ٢٠١٦، ومبلغ ٩٧ ٥٥٢ جنيه مصري خلال عام ٢٠١٧.

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧

تم فحص الشركة عن تلك السنوات وأسفر عن فروق ضريبية بمبلغ ١٧٦ ٤٠٥ جنيه مصري و تم سدادها و تم تقديم طلب بالتجاوز عن الضريبة الاضافية و ذلك لصدور قانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ و تم رفض الطلب و تم السداد الضريبة الاضافية

السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠١٩

لم تطلب للفحص

الشركة تقوم بتقديم الاقرار شهريا و لم تقم المامورية بفحص تلك السنوات بعد طبقا لما افاده به الشركة

الضريبة العقارية

السنوات من يوليو ٢٠١٣ حتى ديسمبر ٢٠١٩

صدر قرار لجنة الطعن بربط الضريبة السنوية عن جميع وحدات الشركة بمبلغ ٧٥٦ ٨٨٠ جم ربط عام ٢٠١٧ و قامت المامورية بمطالبة الشركة بالضريبة وفقا لقرار لجنة الطعن بمبلغ ٦٣٦ ٦٧٣ ٢ جم و ذلك عن الفتره من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ و تم السداد دون الفائدة

الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأموريات المختصة في المواعيد القانونية وتم فحص الشركة عن الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٦ وأسفر عن ضريبة مقدارها ٤٩٧ ٣٣٨ جنيه مصري وتم الطعن عليها وتمت المناقشة في اللجنة الداخلية أسفرت اللجنة عن ضريبة مقدارها ٤٧٧ ٣٦٦ جنيه مصري وتم السداد.

السنوات ٢٠١٩/٢٠١٧ الشركة تقوم بتقديم الاقرار الربع سنوى و لم تقوم المامورية بفحص تلك السنوات بعد طبقا لما افاد به الشركة

٣٢- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الإلتزامات المالية (أرصدة الدائنون والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية إلزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بإرادة حرة، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية في تاريخ المركز المالي قيمتها العادلة.

خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ٨٦٥ ٢٨٥ ١٥٣١ جنيه مصري، ١٦٩ ٢٧٨ ٢١١ جنيه مصري على التوالي، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي.

العملات الأجنبية	فانض
الدولار الأمريكي	٢٠ ١٧٧ ١٩٩
يورو أوروبى	١٠٠ ٤٤٦
جنيه إسترلينى	٢٩ ٤٣١

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٢-٣) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السارى في تاريخ قائمة المركز المالي.

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد إلتزاماتهم وعقود بيع الأراضي التى تبرمها الشركة مع عملائها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأراضي.

٣٣- الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣٤- الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة جـ) والمقدر مساحتها بناء على العقد الرئيسي مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ٢٠ مليون متر مربع وذلك بعد استبعاد مساحة المرحلتين الأولى والثانية باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسي مع هيئة التنمية السياحية في ١٠/٢٤/١٩٩٥، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٩٨٠ ٨٦٣ ٧٨ جنيه مصري، (إيضاح رقم ٨-٣) هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأي القانوني وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين، وقد أفاد المستشار القانوني بورود التقرير في دعوى الإلغاء بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وهو تقرير استرشادي غير ملزم للمحكمة وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى جلسة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨ وفي تلك الجلسة تم إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى، عقدت أول جلسة بعد الإحالة من الدائرة أولى أفراد في ١١ مايو ٢٠١٩ وبذلك الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً إلى جلسة ٤ يوليو ٢٠١٩ وبذلك الجلسة تم إعادة التأجيل إلى جلسة ٢٦ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك لإعلان الهيئة بإحالة الدعوى إلى دائرة أخرى وبذلك الجلسة دفع محامى الهيئة بعدم اختصاص الدائرة بنظر النزاع لكونه متعلق بالتراخيص وليس عقد وطلب أحوالها إلى دائرة أخرى وقد تقدم بحواظف مستندات وتم تأجيل النزاع الدعوى إلى جلسة ١٨

يناير ٢٠٢٠ للاطلاع ، وبذلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ لإدخال خصوم جدد من جانب الشركة والإعلان بالإدخال ، و بـجلسة ٢١ مارس ٢٠٢٠ تم تأجيل نظر الدعوى إلي ٩ مايو ٢٠٢٠ لذات القرار السابق وبهذه الجلسة تم التأجيل إداريا لجلسة ١ يوليو ٢٠٢٠ بسبب عدم انعقاد الجلسات نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد تم تداول عدة جلسات كان آخرها بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠٢١ وبذلك الجلسة تم تأجيل الدعوى لجلسة ٥ يونيو ٢٠٢١

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني الداخلي أن الدعوى مُرجحة الكسب وذلك بالرغم من ان تقرير هيئة المفوضين قد جاء على خلاف الرأي السائد إستنادا على ما يلي :

- انتهى تقرير الهيئة إلى رفض الدعوى وقد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٩٥ الصادر في شأن الشروط المنظمة في إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة للتنمية السياحية، وتعديله بالقرار رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ وان القرارين سالف الذكر لا ينطبقا على الشركة من حيث القانون أو الواقع وذلك أن القرار الأول صدر في ١٩ نوفمبر والثاني في عام ٢٠٠٥، أي بعد بعد تاريخ العقد مع هيئة التنمية السياحية والمؤرخ في ١٩/١٠/١٩٩٥.

والمقرر وفق القواعد الأصولية والمبادئ القضائية أن القرارات الإدارية والقوانين لا تسري على الوقائع السابقة على إصداره - أي الأثر الرجعي للقوانين والقرارات - ومن ثم بات أن تنظيم القرار للوقائع لا يسري على العقد سند الدعوى وإذ تجاهل تقرير هيئة المفوضين هذا الأمر فيكون قد أصابه العوار إذ أن العقد سند الدعوى بكل ضوابطه وقواعده هو القانون الحاكم للعلاقة بين طرفي الدعوى وهو ما تجاهله تقرير هيئة المفوضين.

- وفي إطار تفسير العقد فالثابت ان الثلاثة مراحل أ، ب، ج وهي المساحات التي تناول تنظيم بيعها للشركة، فقد وردت في تنظيم قانوني شامل روعي فيه تكامل تلك المراحل بما يحقق الهدف من البيع وهو التنمية المقصودة، ومن ثم لا يمكن تنفيذ العقد الا بتكامل مراحلها.

- إن الشركة قد أوفت طيلة فترة تنفيذ العقد بالتزاماتها التنموية سواء مرافق (كهرباء - محطات تحلية - صرف صحي - طرق - اتصالات) وراعت الوفاء بالتزاماتها بما فيها المخطط العام منذ تحرير العقد شامله المرحلة الثالثة. وقد نفذت الشركة مشروعات على اراضى تلك المرحلة مثل سكن العاملين ومحطة الكهرباء والتي اخذت عليها الموافقة من الهيئة قبل التنفيذ بما يؤكد علم الهيئة التام بتنمية اراضى المرحلة الثالثة وموافقتها على ذلك. وعليه نؤكد أن الشركة قد قامت بكل ما أورده العقد من التزامات وضوابط لتنفيذ العقد.

- إن هناك تقارير صادرة عن جهات قضائية أشارت إلى سلامة موقف الشركة القانوني ودعمت موقفها مثل تقرير إدارة الكسب غير المشروع.

وعليه يكون قد ظهر عوار الأساس القانوني لتقرير هيئة المفوضين وسلامة موقف الشركة في طلباتها أمام المحكمة المختصة وهناك العديد من السوابق القضائية التي تؤكد ذلك وتشير إلى أن تقرير هيئة مفوضي الدولة غير ملزم - باعتباره رأي استشاري - لهيئة المحكمة حال نظر الموضوع أمام محكمة الموضوع، لذا فإننا نرى أن القضية مرجحه الكسب

هذا ويرى المستشار القانوني الخارجي للشركة مكتب معتوق بسيوني وحناوى للمحاماة والاستشارات القانونية أن تقرير هيئة المفوضين وهو استشاري غير ملزم للمحكمة قد اعتمد على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٨ وهو قرار لاحق زمنياً على تاريخ العقد مما يعنى انها لا تسرى على العقد ، وكذلك تجاهل تقرير المفوضين حقيقة أن التعاقد مع الهيئة بشأن مراحل المشروع الثلاث تم باعتباره تعاقد متكامل ، علاوة على وفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية مع الهيئة وسدادها جزء كبير من ثمن أرض المرحلة الثالثة والبدأ في تنميتها بالإضافة إلى موقف نيابة الأموال العامة التي تستبعد أية شبهة لأية جريمة عدوان على المال العام وفي ضوء اتجاه الشركة مؤخراً للأخذ بتوصية المستشار القانوني بشأن تقديم طلب إلى اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار وكذلك تقديم طلبات إلى السيد وزير السياحة لإعادة النظر في قرار إلغاء تخصيص أرض المرحلة الثالثة فإنه يري أن هذا النهج من شأنه تدعيم موقف الشركة في محاولة إصدار قرار من هيئة التنمية السياحية بسحب قرار إلغاء التخصيص ومن ثم تعديل موقف الشركة في الطعن أمام المحكمة.

مع الأخذ في الاعتبار السلطة التقديرية للمحكمة في فهم وتفسير النصوص القانونية والتعاقدية خاصة فيما يتعلق بمدى احترام أو مخالفة الشركة لضوابط واشتراطات الهيئة المؤهلة لاستصدار قرار التخصيص النهائي، مما يجعل نسب كسب أو خسارة الدعوى قد تكون متساوية.

٢- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد، هذا وقد قررت المحكمة إعادة الدعوى لمكتب وزارة العدل الذي انتدب لجنة ثلاثية من الخبراء المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات وقد انتهت اللجنة من ذلك والتي أصدرت تقريرها للمحكمة والذي بموجبه باشرت المحكمة أولى جلساتها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٨ وبجلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٨ صدر حكم هيئة المحكمة لصالح شركة المصرية للمنتجات السياحية بفسخ التعاقد مع العميل وتعويض قدره ١٠٠ ألف جنيه لصالح الشركة وإلزام المدعي عليه بمصروفات الدعوى وأتعاب المحاماه، وقد قام العميل بالطعن على الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف وقد تم تداول عدة جلسات بالقضية حتى تم حجز الدعوى للحكم في جلسة ١٢ مارس ٢٠١٩ وفي تلك الجلسة أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكمها النهائي بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد ما انتهى إليه حكم محكمة أول درجة بفسخ عقد البيع. بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تقدم الطاعن بطعن على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وبتاريخ ١٠ يونيو تقدمت الشركة بمذكرات للرد على أسباب الطعن ولم يقم الطاعن بالتعقيب عليها بالمواعيد القانونية لذا تم إغلاق باب تقديم المذكرات، ولم يقم الطاعن باتخاذ أي إجراء لطلب وقف تنفيذ حكم الاستئناف الصادر ضده وتم استخراج شهادة بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠١٩ بذلك وتم تحديد جلسة للشق المستعجل بالدعوى بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨ أمام محكمة النقض ويرى المستشار القانوني للشركة أن الدعوى مرجحة الكسب في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣- توجد دعوى تحكيم من أحد عملاء الشركة -أراضي بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين، هذا وما زالت الدعوى منظورة أمام المحاكم وحتى تاريخ إصدار القوائم المالية. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته فبالنظر لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم، وترى الشركة أن الدفع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٤- بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠ تم إخطار الشركة المصرية بقرار الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة رقم ١٥٨٨ الصادر بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٠ برفض إقامة مشروع مارينا سواري المملوك للشركة المصرية والمزمع إقامته بمركز سهل حشيش السياحي -مدينة إغردقة -محافظة البحر الأحمر. وحيث أن القرار قد صدر مخالفاً لما أقرته اللجنة العليا وحيث سبق وأن صدر قرار اللجنة العليا - المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته بشأن حماية الشواطئ المصرية - موافقتها بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ بأنه لا مانع من إنشاء مشروع المارينا وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٨ صاحبة الاختصاص الأصيل والحصري بإصدار تراخيص إنشاء المارينا قمنا بالطعن على هذا القرار.

تم تداول نظر الدعوى أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة ولم يقدم ممثل وزارة البيئة ثم دفاع على الطعن المقدم من جانبنا، وبجلسة ٨ فبراير ٢٠٢١ قرر السيد المفوض إنهاء الإجراءات وتم حجز الدعوى لإيداع التقرير من جانب هيئة المفوضين. وتم حجز الدعوى لإيداع تقرير المفوضين وجاري متابعة إيداع المفوضين لتقريرها ومن ثم تحديد جلسة أمام المحكمة.

٣٥ - قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق*
معياري محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١)

الشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
(جميع المبالغ الواردة بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق*
٢-	طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي.	بالمعيار.	و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.
٣-	تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الانتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.		
٤-	بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"	تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)	

- بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ علي القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ علي أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات علي القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠.

- بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية تم ارجاء تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) الادوات المالية، (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء، (٤٩) عقود التأجير ليبدأ التطبيق اعتباراً من أول يناير ٢٠٢١ بدلاً من أول يناير ٢٠٢٠.

- بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضي بالسماح بتأجيل اظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) "الأدوات المالية" بالقوائم المالية الدورية حتي موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ، هذا وقد اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت علي أن يتم ادراج الأثر المحاسبي المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.

٣٦ - الاحداث الهامة

انتشر فيروس كورونا "COVID-١٩" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية وأحدث انتشار فيروس كورونا "COVID-١٩" عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية. تراقب الشركة الوضع عن كثب وقد قامت الشركة بتفعيل خطة استمرارية الأعمال والممارسات الأخرى الخاص بالمخاطر المتعلقة بالتعطيل المحتمل للأعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا "COVID-١٩" وتأثيره على العمليات والإداء المالي. نتيجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا "COVID-١٩" وتحسبا للتباطؤ الاقتصادي المتوقع تعمل الشركة عن كثب للوقوف على تأثير الفيروس على العوامل الكمية والنوعية المختلفة للوقوف على الزيادات الكبيرة في المخاطر المتعلقة بالقطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة.

- وفيما يخص نشاط الشركة فان التأثير يتمثل في انخفاض القدرات التشغيلية للأفراد بصفة عامة ولم يتأثر بيع المعروض من الاراضى ووحدات الإسكان السياحى المملوكة للشركة بصورة جوهرية حيث واكب ذلك قيام الإدارة بأعاده تنظيم خطط التسويق والبيع للفترة القادمة من عمر تلك المشروعات لتعظيم العائد من المخزون الباقي من تلك الاراضى والوحدات، هذا ولم يتأثر توافر المواد الخام الخاصة بتلك المشروعات أو التدفقات النقدية الداخلة لها بصورة هامة على استمرار العمل بتلك المشروعات
- ويتلخص حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحتملة لهذا الخطر علي بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية في:
- إمكانية زيادة تكاليف إنشاء المشروعات، وفيما يلي أهم الآثار المترتبة على مشروعات الشركة:-
- مشروع جمران: لا يوجد أثر هام على مشروع - جمران حيث أن المتبقي من المشروع - عدد ٦ وحدات تم بناؤها بالفعل ولم يتم بيعها لذا فلن يكون هناك أثر من ناحية تكلفة إنشاء الوحدات.
- أراضى الشركة: لا زال لدى الشركة مخزون استراتيجى من الأراضى كما هو موضح بالايضاح رقم (٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، هذا وقد تم تسليم قطعة ارض بمبلغ ٥٤ مليون جنيه مصري سبق التعاقد على بيعها بالسنوات السابقة ، وكذا بيع قطعة ارض بمبلغ ١٠٢ ٧١٠ ٤٧ ناتجة عن تسوية مستحقات احد عملاء الشركة
- إلا أنه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهه هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ودعم قدرتها علي الاستمرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:
- استغلال فترة التوقف في تنظيم خطط التسويق والبيع للاراضى وللوحدات المتاحة للبيع، ووحدات التأجير الأخرى خلال الفترات القادمة.
- قيام الإدارة بدراسة البدائل المتاحة لتخفيض عناصر التكاليف المختلفة وخاصة تكاليف الانشاءات بما لا يتعارض مع مستوى الجودة المقررة سلفا لتلك المشروعات.
- تعظيم العائد من أصول الشركة العقارية المختلفة من خلال وضع الخطط التسويقية المناسبة.
- دراسة كافة فرص التمويل المتاحة لمشروعات الشركة.
- التواصل مع عملاء الشركة لدراسة طلبات الجدولة التي قد يقدمونها في ضوء تلك الازمة الاقتصادية والعمل على تقليل أثرها على التدفقات النقدية المتوقعة من تلك المشروعات إلى الحد الأدنى.

رئيس مجلس الإدارة

أ. محمد سمير عبد الفتاح

المدير المالي

أحمد مدبولي